



بيروت - ابراهيم الأمين - الماثنين 15-10-2018:

قبل أشهر قليلة، أثارت «الأخبار» ملف الرواتب والمخصصات الخاصة بالمديرين في هيئة «أوجيرو»، ونشرت لوائح بالمخصصات التي جعلت الجمهور يفتأظ من هذه الموازنات في دولة تعاني من أزمات كبيرة. وبعد نقاش مع إدارة «أوجيرو» نفسها ومع جهات رسمية أخرى، تم التدقيق، أيضاً، في وجود مشكلة هدر إضافية، تتمثل في المصرف العشوائي

لمليارات الليرات اللبنانية على موظفين وفق منطق التنفيضات، وتحت عناوين مثل الساعات الإضافية والعمل أيام العطل الأسبوعية والدرسية. وعادت «الأخبار» ونشرت يوم الخميس الفئات تقريراً عن مبلغ يتجاوز مليون ونصف مليون دولار يصرف على الموظفين في خانة العمل الإضافي. ولم تنشر «الأخبار» تقارير ينقصها التدقيق، تتضمن لوائح بأسماء الموظفين الذين يتقاضون رواتب ولما يحضرون الى العمل، وآخرين لا يعملون، لا ساعات إضافية ولما يحزنون، ولكنهم يتقاضون بدلات إضافية.

ما حصل، أنه في المرة الأولى حاولت إدارة «أوجيرو» التوجه صوب قضاء العجلة لأجل اختراع حجة تمكّنها من منع «الأخبار» من الاستمرار في نشر أخبار المؤسسة. ومع ذلك، أدركت إدارة «أوجيرو» أنه لا يمكن التعامل مع الماعلام بهذه الطريقة، وعادت الى استراتيجية التواصل، على أمل أن تكون الشفافية كافية وكاملة.

في المرة الثانية، حصل ما لم يكن في الحسبان، إذ توقف العمل فجأة في خطوط هاتف الجريدة يوم الخميس الماضي، أي في اليوم نفسه الذي نشر فيه التقرير حول «الفساد» بين الموظفين. ومع أننا أظهرنا شكوكاً حول جهات معنية بخطوة من هذا النوع، فقد طلبنا من إدارة «أوجيرو» إصلاح العطل وتفسير سببه. وبعد معالجته من قبل فنيي الإدارة، قامت بعثة منها بالتحقيق التقني، وأبلغتنا خلاصة أولية غير رسمية، تفيد بأن العطل ناجم عن خلل سببه انقطاع التيار الكهربائي.

الحقيقة، التي اطلعنا عليها ليل يوم الجمعة نفسه، وعلى لسان موظفين في «أوجيرو»، أن فريقاً من الموظفين يحتج على ما نشرته «الأخبار»، ووجدوا فيه مدخلاً «لقطع الرزق في حال توقفت الساعات الإضافية»، وأن هذه المجموعة قررت معاقبة «الأخبار» من خلال قطع المخط الهاتفي عنها. لكن المصادفة التي واجهناها مساء الخميس، توقف مفاجئ لخدمة الانترنت عن المؤسسة، وليحصل ذلك بعد أقل من ساعتين على وقف خطوط الهاتف، علماً بأن الشركة المزودة قالت إن الأمر ناجم عن خلل في الجريدة وليس منها.

المهم أن الموظف الذي أقر لنا، أو ادعى قيام زملاء له بقطع الهاتف، عاد في اليوم التالي ليقول إنه ورفاقه قرروا عدم استمرار المقطع، وإن ما قاموا به رسالة تحذير إلى «الأخبار» لتتوقف عن المس بمصالح «الموظفين المعترين».

المهم في هذه الرواية هو نقطة بات الصمت عنها مطابقاً للصمت عن الجريمة المتمادية في إدارة هذا البلد، إذ لطالما قيل (ويقال) إن الإصلاح يجب أن يتركز على المسارقين الكبار، وعلى الرؤوس الكبيرة، وأنه متى تم ذلك، سوف يكون سهلاً محاربة المفسدين من تحت. لكن، من يسمع رئيس الهيئة العليا للتأديب القاضي مروان عبود يقول عن موظفي الدولة إن «ثلثهم بيقبض وثلثهم ما بيشتغل وثلثهم أوادم»، ثم يدعو إلى طرد نصف الموظفين في الدولة اللبنانية بتهم الفساد؛ ومن ينظر إلى كيفية معالجة وزارة الداخلية وقوى الامن الداخلي ملف الضابط المحسوب على وليد جنبلاط، والمتوقف عن ملاحقته على شبهات بجنح كبيرة؛ ومن يراقب الضغوط الهائلة على القضاء المدني والعسكري في قضية خليل الصحناء؛ ومن يطالع على توجيهات نافذين في الدولة لجعل قضاء العجلة أداة قمع للإعلام؛ ومن ومن ومن... يعرف أنه لا يمكن ترك قواعد المقطاع العام فالتة بحجة أن الإصلاح يجب أن يبدأ من فوق!

في حالتنا نحن، عمدنا إلى لفت انتباه مسؤولين في أكثر من مكان في الدولة إلى ما حصل معنا. طبعاً لم نحصل على تعليق أو جواب أو تفسير، ونحن لا نتوقع حصول ذلك، وبين المسؤولين من قال لنا مسبقاً إنه لا يمكن مساءلة موظفين يحظون بحمايات سياسية كبيرة. وربما هذا هو السبب الحقيقي خلف قرارنا عدم المبادرة إلى تقديم شكوى ضد أي موظف، لاقتناعنا بأن تربية هؤلاء الزعران لن تكون من خلال المسالك الشرعية المعتمدة في هذه الدولة الفاشلة. وبالتأكيد، سيكون لنا وسائلنا في كبح هؤلاء وتدضييعهم ثمن ما قاموا به. لكن ما حصل يزيد من اقتناعنا بأن مواجهة المفسدين من تحت، لا تقل أهمية ولا ضراوة عن مواجهة المفسدين من فوق. وهذا ما يجب القيام به من دون خجل أو وجل، ومن دون البقاء رهن أولويات قوى سياسية أظهرت التجارب والمعقود عجزها عن الإصلاح إن لم يكن تورطها في الفساد. (موقع النشرة).